الموافقة على إشهار «البركة سورية» بـ100 مليون دولار

■ المنامة - مجموعة البركة

□ أعلنت مجموعة البركة المصرفية، التي تتخذ من البحرين مقراً لعملياتها، عن حصولها على الموافقات الرسمية على تأسيس بنك البركة سورية،إذ صدرت موافقة مجلس الوزراء السوري الأسبوع الماضي على هذا التأسيس وتم نشرها في الصحف السورية.

وفي هذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية عدنان أحمد يوسف إن المجموعة من جانبها استكملت الخطوات الضرورية لتأسيس البنك،إذ شكلت لجنة تأسيسية بهدف متابعة ترتيب وتنفيذ جميع الخطوات الرسمية والتنفيذية لخطوات التأسيس وعقد اجتماع المؤسسين والخطة التشغيلية وعدد الفروع واستراتيجيات الخدمات والمنتجات التي سوف يقدمها البنك، وقد اعتمدت جميعها من قبل اللجنة.

كما تم تعيين كل من عدنان أحمد يوسف رئيسًا للجنة التأسيسية ومحمد الشاعر نائبًا للرئيس.

وأضاف يوسف «إن بنك البركة سورية سوف يتم تأسيسه برأس مال قدره 100 مليون دولار، وسيكتتب فيها المؤسسون والمساهمون في الطرح العام، علي أن يتم بدء تشغيل المصرف خلال الأشهر الأولى من العام الجاري. وسيقدم البنك جميع الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات من خلال شبكة من الفروع، التي ستغطي جميع المدن الرئيسية».

مجموعة البركة تسعى للتوسع إقليمياً وعالمياً

وأضاف الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية «أن السوق السوري يشهد في الوقت الراهن نمواً كبيراً نتيجة لجهود الإصلاح الاقتصادي المستمرة والتي تم بموجبها تحرير تشريعات الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما باتت هناك سيولة كبيرة تتدفق للكثير من قطاعات ومشروعات البنية التحتية والصناعية والتجارية والخدماتية وهو ما يخلق فرص كبيرة أمام المصارف والمستثمرين، ومما جعل السوق محط أنظار المستثمرين بما في ذلك عدد من المؤسسات المصرفية الأجنبية».

وتابع «سيميز بنك البركة سورية عن غيره من المصارف هو التزامه بتقديم خدماته ومنتجاته وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما أن سيكون مدعومًا بقوة، بالخبرة المصرفية العريقة التي تمتلكها المجموعة علاوة على إمكانياتها المالية والفنية الكبيرة وشبكة وحداتها المصرفية الواسعة المنتشرة في 12 بلداً في جميع أنحاء المعمورة، وتمتلك بدورها أكثر من 270 فرعاً». وأضاف يوسف «أن خطوة تأسيس بنك البركة سورية تندرج في إطار تنفيذ الإستراتيجية البعيدة المدى لمجموعة البركة المصرفية، والتي تتمثل في التوسع في الأسواق الإقليمية والعربية والدولية، ولا سيما الأسواق الواعدة، بما يدعم خطط المجموعة الإستراتيجية ويسهم في توسيع شبكة انتشارها الجغرافي».

يذكر أن بنك البركة سورية هو أحد الوحدات المصرفية الرئيسية التابعة لمجموعة البركة المصرفية. وهي شركة مساهمة بحرينية، مدرجة في بورصتي البحرين ودبي، ، كما أنها حاصلة على تصنيفات ائتمانية طويلة وقصيرة الأجل بدرجة BBB– و A–3 على التوالي من قبل مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية. وتقدم المجموعة خدمات التجزئة المصرفية والتجارية والاستثمارية بالإضافة إلى خدمات الخزانة، وذلك وفقا لمبادئ الشريعة السمحاء. هذا ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة 1,5 مليار دولار، كما يبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو 1,60 مليار دولار. وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في اثنتي عشرة دولة تدير بدورها أكثر من 267 فرعاً.

افتتاح المؤتمر الدولي الأول للتمويل والتنمية في حلب

■ حلب - سانا

□ أكد وزير المالية السوري محمد الحسين أن الموقع الاستراتيجي لسورية وحال الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي التي تشهدها وتوافر قوة العمل الماهرة والبنى التحتية جعلت منها مقصدا استثماريا وسياحيا مهما، إضافة إلى فرص الاستثمار الواعدة والكبيرة المتوافرة فيها.

وقال وزير المالية في افتتاح المؤتمر الدولي الأول للتمويل والتنمية في حلب: «إن الاقتصاد السوري سجل نموا جيدا في السنوات الاخيرة وإن هذا النمو وصل إلى 5,1 في المئة العام 2006 و6,5 في المئة العام 2007 وإن الحكومة تبذل جهودا لكي تبقى وتيرة النمو مستمرة في السنوات القليلة المقبلة تحقيقا لمعدل النمو المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة وهو 7 في المئة حتى العام 2010».

وأضاف أن «سورية مستمرة في تنفيذ مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته العام 2000 على رغم الصعوبات والمعوقات والظروف الاقليمية والدولية والأزمة المالية التي يشهدها العالم»، مبينا أن «سورية حققت تطورا في القطاعات الإنتاجية الزراعية الصناعية بفضل السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تتبعها في القطاع الاستثماري وهذا ما أسس لنمو اقتصادي متزايد وتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وشاملة ومستوى معيشي أفضل لأبناء شعبنا». وأعرب وزير المالية عن أمله بنجاح هذا الملتقى في الوصول إلى نتائج تعمل على إبراز أهمية حلب اقتصاديا واستثماريا لكون حلب مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي لسورية وفيها فرص استثمارية مهمة وواعدة من حيث السوق الاقتصادية الواسعة وتوافر الكوادر البشرية المؤهلة.

بدوره نوه محافظ حلب تامر الحجة بأهمية الموضوعات التي سيناقشها المؤتمر مبرزا دور المحافظة في عملية التنمية الصناعية وقال: «إن هناك أكثر من 65 مشروعا توجيهياً يمكن العمل على تطبيقها واختيارها كموضوعات للاستثمار».

وتحدث مدير هيئة الاستثمار السورية أحمد عبدالعزيز والمدير العام لشركة الأعمال والتنمية رضوان النشواني عن أهمية الدور الذي تقوم به العملية التمويلية الائتمانية في التأثير المباشر على بنية وحراك بيئة الأعمال والنشاط الاستثماري الذي تعاظم بعد الأزمة المالية العالمية.

وأكد عبدالعزيز والنشواني أن المؤتمر يشكل نقطة نوعية على طريق إحياء الدور الاقتصادي لحلب والتي تعتبر أحد المناطق المستقبلة للاستثمار في سورية من قبل المصارف وشركات التأمين والجهات الاستثمارية الأخرى وخصوصا بعد أن تم إصلاح القطاع المالي والمصرفي وبعد أن أصبحت سورية على مشارف سوق دمشق للأوراق المالية مايضع الكرة في مرمى القطاع الخاص لتحقيق الفوائد المرجوة منه عبر التمويل وتحقيق الفوائد الاستثمارية.

بعد ذلك افتتح وزير المالية المعرض التخصصي المرافق لفعاليات المؤتمر الذي يشارك فيه العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين.

وبدأت فعاليات المؤتمر بحضور وزير المالية وأمين فرع الحزب بحلب ونائب رئيس مجلس الشعب؛ إذ تركزت الجلسة الأولى حول واقع الاستثمار في حلب وآفاق إرساء مدينة حلب كمركز مالي وترأسها محافظ حلب وتحدث فيها رئيس مجلس مدينة حلب معن الشبلي ورئيس غرفة صناعة حلب محمد شرباتي، عن واقع الاستثمار في مدينة حلب وتوقعات الاستثمار المستقبلية والمعوقات المتمثلة بارتفاع معدلات النمو السكاني وتغيير انماط الاستهلاك البشري إضافة الى توسع مناطق المخالفات التي باتت تشكل 35 في المئة من مساحة المدينة مؤكدين أن حلب هي المدينة الصناعية الأولى؛ إذ إن 70 في المئة من الانتاج الدوائي في سورية يتركز فيها إضافة إلى 50 في المئة من إجمالي الانتاج النسيجي و85 في المئة من الطاقة الطحنية.

الرياض تستضيف اليوم منتدى التنافسية الدولي

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ تستضيف الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية اليوم نحو 100 شخصية عالمية وأكثر من 1500 مندوب يشاركون في منتدى التنافسية الدولي 2009 والذي يفتتح في الرياض ويستمر ثلاثة أيام.

وسيعزز المنتدى الذي يعقد تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز النقاش بشأن موضوع التنافسية المسئولة.

ويعقد المنتدى مباشرة قبل افتتاح المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس وبعد خطاب التنصيب الذي ألقاه الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما ودعا فيه إلى عصر جديد من المسئولية وهو ما ينسجم تماما مع أهداف منتدى التنافسية الدولي 2009.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي اجتمعت مجموعة العشرين في واشنطن لتنسيق مواقفها تجاه الأزمة المالية العالمية، وستجتمع المجموعة مرة أخرى في أبريل / نيسان. وفي هذا السياق يحضّر منتدى التنافسية الدولي 2009 رسالة مفتوحة سيوجهها القادة العالميون المجتمعون في الرياض ويقدمون فيها رؤيتهم وتوصياتهم بشأن الأزمة. ومن بين هؤلاء القادة سياسيون وأصحاب مال وأعمال وفكر من مختلف أنحاء العالم.

وسيلقي الكلمة الافتتاحية الرئيسية الأولى في المنتدى الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة نيسان للسيارات كارلوس غصن قبل أن يعقد المنتدى جلسته الأولى حول التنافسية المسئولة والتي ستتناول موضوعات مختلفة من بينها دور شركات الأعمال المسئولة في تعزيز التنافسية الوطنية وكيفية حصول التنافس المسئول بين الشركات في أوقات الأزمة.

وسيتحدث في اليوم الأول للمنتدى أيضا الرئيس التنفيذي لشركة أيرباص، ثوماس اندرز ساس، ورئيس مؤسسة اتصالات الاماراتية محمد عمران ورئيس شركة نستلة السعودية بيتر برابيك ليتميث، والرئيسة السابعة لإيرلندا ماري روبنسون والتي ستختتم جلسات اليوم الأول.

كما ستتناول مناقشات اليوم الأول التطور في قطاع الطاقة؛ إذ تحاول الإجابة على اسئلة مثل: كيف يمكن تطوير وإدامة مصادر الطاقة المتجددة؟ وسيتم في جلسات بعد الظهر مناقشة قطاع الأغذية وكيف تستطيع الدول التنافس بشكل مسئول في أسواق الغذاء العالمية بالإضافة إلى النظرة إلى الزراعة العضوية والصناعية. وسيتم في جلسة رابعة في اليوم الأول مناقشة دور الفنون في تعزيز التنافسية وأهمية الفن في انتعاش المجتمع.

كارلوس غصن

وقال رئيس الهيئة العامة للاستثمار عمر الدباغ في كلمة ترحيبية بالمتحدثين والوفود: «يسرنا أن نرحب بهذا العدد الكبير من المتحدثين المرموقين في منتدى التنافسية الدولي 2009. هذا هو مؤتمرنا الثالث وربما الأكثر أهمية بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الراهن. وستثير الخطابات والمناقشات في هذا المنتدى هذا العام أفكارا وحوارات ثرية بشأن ول كيفية مواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي يواجهها العالم.»

محمد عمران

من جهته قال الرئيس التنفيذي لمنتدى التنافسية الدولي عبدالمحسن البدر: «توفر هذه المناسبة الفرصة لشخصيات عالمية مؤثرة في قطاعات السياسة والأعمال والرياضة للإلتقاء وتبادل الآراء بشأن كيفية زيادة الدول لقوتها التنافسية. ويأتي منتدى هذا العام في وقت شديد الأهمية؛ إذ سيعقد منتدى دافوس مباشرة بعد هذا المؤتمر. ونحن نعتقد أن منتدى التنافسية الدولي سيلعب دورا رائدا في بلورة البرامج التي تساعد على النجاه من الأزمة الاقتصادية الحالية».

ماري روبنسون

شركة سعودية - جنوب إفريقية للاستثمار في «التعدين»

تنص الاتفاقية على المسوحات الجيولوجية وإعداد الخرائط ودراسة الجدوى

■ جدة - واس

□ اختتم المعرض الدولي الثاني للتنقيب وتطوير الموارد المعدنية في جدة فعالياته أمس، إذ شهد توقيع اتفاقية بين الجانب السعودي والجنوب إفريقي لإنشاء الشركة السعودية الجنوب إفريقية لاستشارات التعدين ومقرها جدة لتقديم خدماتها للمستثمرين في مجال الاستكشاف التعديني وصناعة التعدين.

وقال رئيس اللجنة المنظمة طلعت إدريس، إنه تم تعيين نائب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية السابق، ماهر إدريس مديرا لها.

وأشار إلى أن الاتفاقية تنص على قيام شراكة إستراتيجية لتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين في هذا المجال بدءا من المسوحات الجيولوجية إلى إعداد الخرائط الجيولوجية ودراسة الجدوى.

وأوضح إدريس أن المعرض نتج عنه قرب انطلاقة شركة تعدين قابضة سعودية أجنبية لدعم عمليات الاستكشاف وتطوير المكامن التعدينية وسيتم إعلانها قريبا، مضيفاً أن موعد المعرض الثالث للتنقيب وتطوير الموارد المعدنية 2010 حدد بيومي 19 و20 يناير / كانون الأول الجاري والذي استضافته مدينة جدة.

وبين أن المعرض شهد العديد من الاتفاقيات الثنائية المبدئية بين الشركات العالمية والمحلية المشاركة في المعرض من أجل بحث فرص الاستثمار في هذا القطاع.

واختتم المعرض الدولي الثاني للتنقيب وتطوير الموارد المعدنية فعالياته بفندق هيلتون في محافظة جدة بمشاركة 80 شركة محلية وعالمية تعمل في مجال التنقيب وتطوير الموارد المعدنية.

وقدر رئيس اللجنة المنظمة طلعت إدريس عدد الزوار والمستثمرين وأصحاب الأعمال والخبراء الذين قاموا بزيارة المعرض بأكثر من 5 آلاف زائر في قطاع التعدين والاستكشاف والتنقيب.

وأضاف أن المشاركين في ورش العمل التي أقيمت على هامش المعرض دعوا في ختام أعمالهم إلى العمل على بذل المزيد من الجهد لتشجيع واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لاستكشاف واستغلال الخامات المعدنية المحلية والعمل على دعم العلاقات بين المجتمع المحلي والمستثمر والمساهمة في تنمية قطاع التعدين وتنويع موارد الاقتصاد الوطني وتوطين التقنية.